



دليل إعداد السياسات الخاصة بالمعلمين

الفصل 4 المراحل

Teacher Policy Development Guide - Arabic دليل إعداد السياسات
الخاصة بالمعلمين

الفصل 4: المراحل

قد يتضمن هذا الإصدار من المحتوى مقاطع فيديو وصورًا ومحتوى تفاعلي قد لا يكون محسنًا لجهازك.

حقوق النشر ©اليونسكو 2019

الملكية الفكرية

قد يشكل الاستخدام غير المصرح به لأي من المحتوى انتهاكًا للشروط والأحكام و /أو قوانين الملكية الفكرية.

نحتفظ بالحق في تغيير أو تعديل أو إنهاء أي شروط وأحكام مقدمة هنا دون إشعار.

Contents

- مقدمة
- 4.1 المراحل الرئيسية
 - 4.1.1 التشاور المستمر والهادف طوال عملية صياغة السياسة
 - 4.1.2 المرحلة الأولى: تحديد القضية ووضع جدول الأعمال
 - 4.1.3 المرحلة الثانية: صياغة السياسات - التحليل والمبادئ والخيارات / الاختيارات
 - 4.1.4 المرحلة الثالثة: الاعتماد / القرار
 - 4.1.5 المرحلة الرابعة: التنفيذ - التواصل والإعلام والنشر
 - 4.1.6 المرحلة الخامسة: الرصد والتقييم
- 4.2 الأدوار والمسؤوليات
- 4.3 التكاليف
- 4.4 شروط إعداد السياسة الناجحة المعنية بالمعلم
 - 4.4.1 الاتساق بين السياسة الجديدة والهياكل الإدارية والسياسات القائمة
 - 4.4.2 التخطيط الاستراتيجي الشامل
 - 4.4.3 إشراك المعلمين
 - 4.4.4 إعداد سياسة مستندة إلى البيانات
 - 4.4.5 تولي السلطات القطرية زمام الأمور
 - 4.4.6 قدرات وزارة التعليم
- 4.5 الإطار الزمني وخارطة الطريق
- References

مقدمة

يتناول هذا الفصل بعض القضايا العملية المتعلقة بعملية إعداد السياسة المعنية بالمعلم. ويستند إلى الفصل الثاني، الذي يناقش أطر السياسات المعنية بالمعلم في سياقات مختلفة، والفصل الثالث، الذي يصف الجوانب المختلفة للسياسة المعنية بالمعلم. ويجب قراءته بالاقتران مع الفصل الخامس، الذي يأخذ في الاعتبار الجوانب الرئيسية لتنفيذ السياسات الوطنية المعنية بتعليم المعلمين.

تعد السياسة المعنية بالمعلم جانباً رئيسياً من السياسة العامة. وهي بمثابة أداة لتخصيص الموارد بصورة مباشرة. وهدفها تعزيز جودة المعلم، وعليه تحسين جودة التدريس والتعلم. ولكي تنجح عملية إعداد السياسة يجب التخطيط لها جيداً منذ البداية؛ فهناك روابط قوية بين وضع السياسة، والتخطيط لتنفيذها، والتنفيذ والموارد. وعادة ما تؤدي وحدات التخطيط في وزارة التعليم دوراً رئيسياً في هذه العملية. فعلى سبيل المثال، لدى وزارة التعليم في سنغافورة قسم تخطيط مهمته "صياغة السياسات المعنية بالتعليم ومراجعتها فضلاً عن اتخاذ بيانات وزارة التعليم الرئيسية وتحليلها لدعم إدارة التعليم في صنع القرار

(<https://www.moe.gov.sg/about/org-structure/pld>).

وتعد وزارة التعليم /إدارة التعليم الفاعل الرئيسي في تنظيم عملية إعداد السياسة المعنية بالمعلم. وعند البدء بهذه العملية، يجب على وزارة التعليم توضيح الخطوات والمراحل، والهيئات المعنية المشاركة بها، والإطار الزمني والتكاليف. ومن الاعتبارات المهمة في تطوير أي سياسة معنية بالمعلم التأكد من وجود فريق عمل أو مجموعة تديرها. وفي كثير من الأحيان، تقوم الحكومات بتعيين فريق عمل أو لجنة من موظفي وزارة التعليم، إلى جانب الخبراء، ومنهم الأكاديميون. وممثلو المنظمات الشريكة، مثل نقابات المعلمين والوكالات المانحة، لإدارة العملية وقيادتها. وقد تتضمن مهام اللجنة عقد الاجتماعات، والتكليف بإجراء البحوث في هذا المجال، والإشراف على المشاورات مع الجهات المعنية، وتنظيم عملية تطوير السياسة بوجه عام. إن مثل هذا الفريق أو المجموعة هو المسؤول في نهاية المطاف أمام وزارة التعليم.

ويجب إدراك أن عملية إعداد سياسة معنية بالمعلم غالباً ما تكون مهمة طويلة ومعقدة ومرهقة. فلا يوجد نهج عالمي "معياري واحد يناسب الجميع" لإعداد السياسة، كون عملية الإعداد محددة

السياق جداً. وتشير السياسة المعنية بالمعلم لعام 2013 (لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم) الأونروا (إلى أنه "لدى وضع أي سياسة ينبغي لها أن تكون متسقة مع السياق"، مع إدراك أن هذه السياسة هي جزء من "الإصلاح التعليمي المتعدد الجوانب" للأونروا الذي تمثل السياسة المعنية بالمعلم جانباً رئيسياً منه. إن نوع السياسة التي سيجري إعدادها - سواء كانت ستتخذ صيغة قانون أو برنامج عمل، أو مجموعة من اللوائح أو المبادئ التوجيهية التنظيمية) الفصل الخامس (- تملّي أيضاً النهج الذي يجب اتباعه في عمليات إعداد السياسة، فلكل بلد قواعده وإجراءاته الواجب اتباعها).

النشاط: المراحل الست لتطوير السياسة

يمكن تصور عملية صنع السياسات على أنها عملية من ست مراحل. يصف القسم 4 المراحل الست لتطوير السياسة.

لكل مرحلة ، قم بتدوين الأنشطة الرئيسية ذات الصلة. فكر في السياق الخاص بك وفكر في العمليات التي يمكن تحسينها.

4.1 المراحل الرئيسية

يجمع هذا القسم العديد من النماذج المختلفة لتوفير إطار لعملية إعداد السياسة. ويمثل النموذج أدناه أداة تحليلية لمساعدة واضعي السياسات في تحديد العناصر الرئيسية في صياغة السياسة. ومع ذلك، ينبغي إدراك أن صياغة السياسات وتنفيذها نادراً ما تكون ممارسة تقنية - منطقية إنها بالأحرى عملية سياسية متأصلة. ويتأثر وضع السياسة في حد ذاته بالنزاعات الاجتماعية والصراعات، وكذلك المقايضات بين الأولويات المتنافسة والأهداف. وتتطوي على تنافس بين القوى والحركات الاجتماعية في جميع مراحل عمليات وضع السياسة، من وضع جدول الأعمال إلى الصياغة والاعتماد والتنفيذ. ونعني بذلك أن الحركات الشعبية يمكن أن تؤدي دوراً في صياغة السياسة ومخرجاتها، ويمكنها تعديل السياسة المعنية بالمعلم كما وردت في [Note 28](#) النصوص الرسمية

وإن الجدل حول ما يمثل أطر السياسة، ثم ما يجب تضمينه في أي سياسة معنية بالمعلم، يعبر Rizvi عن وجهات نظر مختلفة بشأن ما هو مرغوب وما هو ممكن. ولاحظ ريزفي ولينغارد أن القيم أساسية لوضع السياسات. فالسياسة تعبر في قالب نص أو مستند (Rizvi and Lingard, 2010) "عن قيم معينة وهي" القيم الرسمية المتعارف عليها. وكمارسة محملة بالقيم، يعد إعداد السياسة عملية معيارية تحظى فيها بعض الأصوات بالامتياز والاستماع لها، بينما تُهمش أصوات أخرى، مما يعبر عن فارق القوى في المجتمع. لذلك يبدأ هذا القسم بمناقشة مشاركة الجهات المعنية بوجه عام، وإشراك المعلمين، بوجه خاص. والتشاور والمشاركة الجادة لجميع الجهات المعنية، ولا سيما أولئك المهمشين، أمر حاسم لجميع جوانب عملية وضع السياسة، ولا سيما خلال مرحلة وضع جدول الأعمال.

ونستدل مما سبق مناقشته بأن عملية وضع السياسة ليست بالعملية البسيطة والمباشرة. ولذلك ينبغي فهم نهج دورة حياة السياسة المقترحة أدناه على أنها أداة تحليلية لمساعدة الوزارات في صياغة السياسات. واستخدام هذا الإطار دليلاً مرتباً يسترشد به لتطوير السياسة المعنية بالمعلم، وليس دليلاً نموذجياً يجب اتباعه خطوة بخطوة. ويجب التأكيد بأن المراحل المقترحة غالباً ما تكون مكررة ومتداخلة، ولا يمكن تمييزها بوضوح كما هو متضمن غالباً. ويعد رسم السياسة

العامة، كما ذكر أعلاه، نشاطاً معقداً ومتعدد المراحل ومكرراً، وغالباً ما يجري تنفيذ عدة مبادرات متعلقة بالسياسات بصورة متزامنة (Badat, 2014).

4.1.1 التشاور المستمر والهادف طوال عملية صياغة السياسة

يجب إجراء المشاورات مع مجموعات المصالح طوال عملية وضع السياسة المعنية بالمعلم؛ ومع ذلك، فإن التشاور مع مختلف الجهات المعنية ومجموعات المصالح بعد صياغتها أمر مهم أيضاً.

وتشمل المجموعات التي يجب استشارتها الهيئات الحكومية المحلية (حيثما وجدت)، والوزارات الأخرى ناهيك عن وزارة التعليم، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، والوكالات الدولية، وهيئات التعليم الخاص، والمعلمين، وأولياء الأمور والمتعلمين، والمنظمات التي تمثلهم.

وتضمن المشاركة الواسعة والأصوات المتنوعة في عملية وضع السياسة الاستماع لاهتمامات ووجهات نظر مختلف الجهات الفاعلة وأخذها بعين الاعتبار. كما أنه يزيد من احتمال حصول السياسة، بمجرد اكتمالها، على دعم الجمهور وأصحاب المصلحة وموظفي الخطوط الأمامية (UNESCO and UNICEF, 2013). ولعملية التشاور تأثير حاسم في الاستجابة العامة للسياسة بمرحلة تنفيذها، ومن ثم تأثير في نتائجها ومخرجاتها (Adams, 2001; ILO/UNESCO, 2003; Ratteree, 2004; VSO, 2002a; VSO, 2002b; VSO, 2002c).

(Lewis and Naidoo, 2004) وينبغي مراعاة القوى والسياقات السياسية عند الدعوة إلى التشاور وتنسيق المشاركة وأن يضمن التنسيق أن لكل مشارك صوتاً يُحترم ويؤخذ بعين الاعتبار، بغض النظر عن قوته أو تأثيره داخل أو خارج عملية وضع السياسة (ILO/UNESCO, 2003; ILO/UNESCO, 2008; VSO, 2002a; VSO, 2002b; VSO, 2002c). وكما جادل الكثيرون، يجب أن تشمل هذه العملية الشاملة (Flutter and Ruddock, 2004; Morgan,

2011; Pedder and McIntyre, 2006; Ratteree, 2004; Thompson, 2009).

ونادراً ما يكون اختيار خيارات السياسة لتحقيق أهدافها واضحاً تماماً، حيث قد تعالج الاستراتيجيات المختلفة القضية نفسها. ويمكن أن تصبح عملية التشاور مكثفة وتحدث خلافات بشأنها، مما يتطلب التفاوض بين مجموعات المصالح. ومن ثم، تعد عملية التشاور حاسمة في اعتماد خيارات السياسة، ولا سيما عند اقتراح استراتيجيات وعمليات تدخل بديلة لمعالجة المشكلات والقضايا المحددة. والكل يعلم بأن الحوار الاجتماعي والتشاور يتخذ أوجهاً مختلفة في بلدان مختلفة. ففي نيجيريا، تضمن التشاور إجراء مسح للرأي العام في مناطق مختارة (الإطار 4.1)

الإطار 4.1: مثال على الصعيد القطري / التشاور بشأن السياسة المعنية بالمعلم في نيجيريا

تضمنت عملية تطوير السياسة المعنية بالمعلم تعاون فرق عمل اللجنة الوطنية لأساليب التدريس وممارساته مع اليونسكو والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال مشروع تمكين القطاع الاجتماعي من التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية) «ENHANSE» والإيدز والسل. (و تمحورت أهداف فرق العمل حول تقييم السياسة الحالية المعنية بتعليم المعلمين في نيجيريا، وتحديد المشكلات وتحليلها والتأكد منها، وتقديم توصيات للحكومة والجهات المعنية بمجال التعليم لوضع سياسة وطنية شاملة. وتضمنت العملية مجموعة واسعة من الجهات المعنية المشاركة بنشاط في تحديد المشكلات

وتضمنت عملية إعداد السياسات اجتماعات ومشاورات في ست ولايات في البلد، باستخدام الاستبيانات ورصد واقع الفصول الدراسية، وإجراء المقابلات وعقد المناقشات. وكانت النتيجة تحديد العديد من خيارات السياسة، ويشمل ذلك: وجوب التطوير المهني الإلزامي للمعلم، وإعادة العمل بنظام اعتماد المعلم وترخيصه المهني، وعمل مدونة لقواعد السلوك المعنية بالمعلمين

وتوافر الحد الأدنى من المؤهلات والخبرة العملية للمعلمين، ووضع متطلبات جديدة لتعيين مفتشي المدارس، ومأسسة الإشراف المنتظم على المدارس

المصدر : (UNESCO, 2007).

،وكما لوحظ في الفصل الثاني، فإن إشراك نقابات المعلمين في إصلاح التعليم ليس حقاً فقط ولكنه ضروري أيضاً للتنفيذ الناجح. وإن مشاركة المعلمين في التعليم وفي إعداد السياسة المعنية بالمعلم هي أكثر من مجرد تشاور بسيط؛ فيجب إشراك المعلمين مشاركة جوهرية في تحديد التغييرات اللازمة وتطبيقها لتحسين جودة التعليم (مرحلة التنفيذ)، وإدراك أن المعلمين مهنيون محترفون. وفي هذا الصدد، تؤدي نقابات المعلمين دوراً حاسماً في التأثير في السياسات واستقلالها. ويتضمن استعراض مشاركة نقابات المعلمين في التعليم في أمريكا اللاتينية عدة أمثلة لكيفية إسهام نقابات المعلمين في تعزيز الجودة (Gindin and Finger, 2013) والإنصاف. ويسلط المؤلفون الضوء على حالة بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، حيث أدت نقابة المعلمين، واتحاد معلمي التعليم الريفي في بوليفيا، دوراً رئيسياً في الدعوة إلى تعليم لغة السكان الأصليين (Gindin and Finger) الأصليين لمجموعات السكان الأصليين غير المتحدثين بها ويشيرون إلى أن النقابة كانت من المدافعين المهمين عن حقوق تعليم (2013:17-20). السكان الأصليين في بوليفيا، مما يضمن أن هذه الحقوق مكرسة دستورياً

المرحلة الأولى: تحديد القضية ووضع جدول 4.1.2 الأعمال

إن نقطة البداية في أي عملية لإعداد سياسة معنية بالمعلم هي وضع جدول الأعمال الذي يتضمن تحديد القضايا أو المشكلات وتوضيحها، والاتفاق على تلك التي تتطلب مزيداً من اهتمام الحكومة

وقد تنبثق أجندة السياسة المعنية بالمعلم من مصادر أخرى إلى جانب الحكومة، مثل الرأي العام والوكالات الدولية ونقابات المعلمين. وأياً كان المصدر، تؤدي الحكومة دوراً حاسماً في تناول

جدول الأعمال والتصرف فيه. وتعبّر عملية وضع جدول الأعمال للسياسة المعنية بالمعلم عن (Ball, "علاقات القوى - خاصة فيما يتعلق بأسئلة مثل "من يمكنه التحدث ومتى وبأي سلطة وتمتلك العديد من الجهات الفاعلة والجهات المعنية مواقع قوى مختلفة في (17: 1990) المجتمع تفرضها على عملية وضع السياسة. ولذلك، من المهم الانتباه إلى الطريقة التي يتعامل بها مع قضية معنية بالسياسة - ومن هي الجهة التي تحددها وتؤطرها؛ فديناميكيات القوى تؤثر في كامل عملية إعداد السياسة المعنية بالمعلم، من الطريقة التي يوضع بها جدول الأعمال المقترح والتعامل معه، إلى الجوانب التي ستصبح سياسات في النهاية.

ويستعرض القسم 4.2 أدوار الهيئات المعنية ومسؤولياتها في تصميم السياسة الوطنية المعنية بالمعلم وصياغتها والتحقق من فعاليتها.

المرحلة الثانية : صياغة السياسات - التحليل 4.1.3 والمبادئ والخيارات / الاختيارات

بمجرد تحديد القضايا التي تتطلب اهتمام السياسة بها والموافقة على أجندة السياسة المعنية بالمعلم، فإن المرحلة التالية هي تحديد خيارات الأفكار والسياسة للتشاور اللاحق. وتتطلب هذه المرحلة جمع المعلومات وإجراء البحوث لتحديد خيارات السياسات الممكنة والقابلة للتنفيذ، التي يمكن تضمينها في جدول الأعمال المتفق عليه.

الاحتياجات / التحليل / التشخيص

كما ذكر في المرحلة الأولى أعلاه، يجري تحديد خيارات السياسة لتناسب سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية معينة. ولذلك تتطلب تحليل الاحتياجات لفحص الوضع على نحو منهجي، والتوصية بشأن القضايا التي تتطلب اهتماماً فورياً وتحديد سبل معالجتها. وينبغي - تحديد تكاليف خيارات السياسة، والنظر في أدوات السياسة - التشريعات أو البرامج أو اللوائح الأكثر ملاءمة.

ومن الأنشطة المهمة خلال هذه المرحلة تحليل الوضع الشامل للمعلمين في بلد معين، ويشمل ذلك الجوانب التي تؤثر في فعالية المعلمين، والتناقض والنقص. وفيما يتعلق بسياقات ما بعد

النزاع وما بعد الكوارث، يجب إيلاء اهتمام خاص للجوانب الرئيسية مثل توظيف المعلمين ونشرهم، فضلاً عن دور المعلمين بوصفهم عناصر لبناء السلام والمصالحة والتأهب للكوارث. ويعد البحث مكوناً رئيسياً في تحليل الموقف، لتحديد الحقائق والتدابير الناجحة.

ويقدم الفصل الثالث دليلاً لبعض هذه الجوانب الرئيسية. ويجب أن يمكن هذا الجهد، في هذه المرحلة، واضعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التغييرات السياسية المطلوبة لمعالجة قضية محددة. فمن المحتمل أثناء تطوير خيارات السياسة، أن تتغير القضايا التي حدّدت سابقاً، ثم تحدّد قضايا جديدة أخرى.

الاتفاق على المبادئ خلال صياغة السياسة

يجب أن توجه مجموعة واضحة من المبادئ والعوامل عملية إعداد السياسة المعنية بالمعلم التي يجب أن يكون جوهرها الالتزام بجودة التدريس والتعلم (انظر الإطار 4.2 للاطلاع على سياسة الأونروا كمثال). (وأن تشمل مجموعة المبادئ والعوامل ما يلي:

- الإنصاف: هل ستؤدي السياسة إلى قدر أكبر من الإنصاف في التعليم؟ وهل تنظر الخيارات والاختيارات في احتياجات الفئات المهمشة والمحرومة؟ وكيف ستتعامل خيارات واختيارات السياسة مع ذوي الإعاقة؟
- الجمع والشمول: هل السياسة شاملة؟ وهل تعالج بصورة جامعة جميع الجوانب المتعلقة بجودة المعلم ووضعه وظروفه وتعليمه؟ وهل تعد متكاملة ومرتبطة بالوضع المجتمعي – السياسات الاجتماعية – والسياسات التعليمية القائمة؟
- الاستدامة المالية: هل خيارات واختيارات السياسة ميسورة التكلفة ومستدامة مالياً؟
- الاستدامة المالية: هل خيارات واختيارات السياسة ميسورة التكلفة ومستدامة مالياً؟
- الجدوى: هل خيارات واختيارات السياسة مجدية وسهلة التنفيذ؟ وهل يمكن إدارتها من وجهة نظر إدارية؟ وهل هناك قدرة كافية على تنفيذها؟

الإطار 4.2: مبادئ سياسة وكالة الأونروا المعنية بالمعلم

إن الهدف من السياسة المعنية بالمعلم هو إضفاء الطابع المهني على قوة التدريس داخل الأونروا لتحسين جودة التدريس والتعلم في المدارس، مع إدراك الدور الرئيسي الذي يؤديه المعلمون في ضمان جودة التعليم. وتسعى السياسة إلى تقديم الدعم للمعلمين على مستوى المدرسة والتطوير المهني المستمر، مع ضمان تنوع فرص العمل وتحفيزها. وتقدم أدواراً جديدة لتسهيل ضمان الجودة في المدرسة والتوجيه والتقييم والتنسيق الشامل للتطوير المهني. وتدرك السياسة المعنية بالمعلم الحاجة أيضاً إلى دعم معزز لمكتب رئيس الوكالة.

وترتكز رؤية السياسة المعنية بالمعلم على تفويض الأونروا لتوفير التعليم المجاني لجميع أطفال اللاجئين الفلسطينيين. وترمي إلى إنشاء قوة تعليمية

ملتزمة بتقديم أعلى مستويات التعليم بمستويات عالية من الأداء والسلوك المهني " لإعداد الأطفال والشباب اللاجئين الفلسطينيين للقرن الحادي والعشرين حيث يمكنهم عيش حياة ذات قيمة ومنتجة ومبدعة وتحقق لهم الاكتفاء، والمساهمة في التنمية "الخاصة بهم و بمجتمعهم المحلي والمجتمع الأوسع والعالم

(مقتبس بإذن رسمي) (UNRWA, 2013): المصدر

صياغة خيارات السياسة واختياراتها - الاهتمام بالتكلفة والتنفيذ

يجب أن تكون صياغة خيارات واختيارات السياسة متنسقة مع تحليل الوضع في البلد والمبادئ المتفق عليها. وغالباً ما تكون مهمة مجموعة محددة من الأشخاص، قد تتكون من فريق عمل أو لجنة أنشأتها الحكومة، أو مسؤولين في وزارة التعليم. وفي بعض الحالات، قد يختار فريق

العمل أو وزارة التعليم التعاقد مع خبراء معينين بالسياسة. وغالباً، تستعين هذه المرحلة بخبراء تعليم المعلمين.

، ويجب أن تحدد السياسة الجيدة المعنية بالمعلم رؤيتها الواضحة، والقضية التي يجب معالجتها وخيارات السياسة الممكنة وحل المشكلات. وأن تشمل أيضاً تكاليف وفوائد كل خيار من خيارات السياسة، فضلاً عن القضايا المعنية بالتنفيذ التي يجب معالجتها لنجاح السياسة.

وبعد إنهاء عملية التشاور، يجب إصدار وثيقة نهائية تحدد خيارات السياسة المنفق عليها.

4.1.4 المرحلة الثالثة : الاعتماد / القرار

يتخذ المسؤول أو الهيئة الحكومية المناسبة، مثل الرئيس أو الكونغرس أو الوزير المعني، أو مشرعي الولاية أو مسؤولي الوكالات أو المحكمة، قراراً بشأن السياسة النهائية. وقد تؤدي مداورات هذه الأطراف والهيئات في بعض الأحيان، إلى تغيير السياسة أو تعديلها، وفي حالات استثنائية، رفضها بالكامل. ومع ذلك، ينبغي أن تساعد مرحلة التشاور الموصى بها سابقاً في التخفيف من هذه التداعيات.

- وتعتمد عملية الموافقة على السياسة واعتمادها على السياق الوطني. ففي العديد من البلدان حيث تعد السياسة النهائية بنداً رئيسياً في برنامج الحكومة - يوضع مشروع نهائي لكي يقره البرلمان ويوافق عليه. وفي حالات أخرى، تصبح السياسة وثيقة خاصة بوزارة التعليم، تتطلب موافقة وزير التعليم. فقد تتطلب أي سياسة معتمدة إجراءات حكومية، ويشمل ذلك تخصيص الميزانية، والتغييرات في القواعد القائمة واللوائح الجديدة. وتختلف عملية وإجراءات سن القوانين في كل بلد. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تصاغ جميع السياسات الرئيسية المعنية بالتعليم، بصورة مبدئية، بصيغة مشروع - ورقة بيضاء - (وفي بعض الحالات - ورقة خضراء)، وتتبعها بعد ذلك العملية البرلمانية للقراءة والنظر في مشروع القانون وأخيراً سن القانون. ويشرح الإطار 4.3 الإجراءات العامة لسن قانون في جنوب أفريقيا، التي تنطبق أيضاً على اعتماد السياسة المعنية بالمعلم.

الإطار 4.3: إجراءات سن القوانين في جنوب أفريقيا

البرلمان هو الهيئة التشريعية الوطنية (هيئة سن القوانين) في جنوب أفريقيا. وعلى هذا النحو، فإن إحدى وظائفه الرئيسية هي تمرير القوانين الجديدة، وتعديل القوانين القائمة، وإبطال العمل بالقوانين القديمة وإنهاؤها (إلغاؤها). (وتسترشد هذه العملية بدستور البلاد، الذي يحكم ويطبق على جميع القوانين ومدونات السلوك داخل جنوب أفريقيا).

من يضع القوانين؟

يؤدي كلٌّ من مجلسي البرلمان والجمعية الوطنية، ومجلس المقاطعات الوطني دوراً في عملية سن القوانين. ولا يجوز تقديم اقتراح أو مشروع قانون إلى البرلمان إلا لوزير أو نائب وزير أو لجنة برلمانية، أو عضو في البرلمان. وتقدم السلطة التنفيذية زهاء 90% من مشروعات القوانين.

ما القانون؟

القانون هو نظام من القواعد، يُطبَّق عادة من خلال مجموعة من المؤسسات لتنظيم السلوك البشري. ويبلور القانون السياسة والاقتصاد والمجتمع بطرق عديدة. وهناك أنواع مختلفة من القوانين، كقانون العقود وقانون الملكية وقانون توكيل إدارة الممتلكات والقانون الجنائي والقانون الدستوري والقانون الإداري. ويوفر القانون الدستوري إطاراً لسن القوانين وحماية حقوق الإنسان وانتخاب الممثلين السياسيين. كما يثير القانون قضايا مهمة تتعلق بالمساواة والإنصاف والعدالة.

إجراءات سن القوانين

قد تبدأ عملية إصدار القانون وبوثيقة للمناقشة تسمى الورقة الخضراء التي تصاغ في الوزارة أو الدائرة التي تتعامل مع قضية معينة. وتعطي وثيقة المناقشة هذه فكرة عن الأفكار العامة المتعلقة بسياسة معينة. ثم تنشر لإبداء التعليقات أو الاقتراحات أو الأفكار بشأنها. وهذا يؤدي إلى وضع وثيقة مناقشة أكثر دقة، تُسمى الورقة البيضاء، وهي بيان موسع لسياسة الحكومة وتضطلع بصياغتها الإدارة المختصة أو فريق العمل المعني، ويمكن للجان البرلمانية المعنية أن

تقترح تعديلات عليها أو مقترحات أخرى. وبعد ذلك، تعاد إلى الوزارة المعنية لمزيد من المناقشة وإصدار القرارات النهائية.

ما هو اقتراح القانون؟

اقتراح القانون هو مشروع قانون، تضطلع إدارة حكومية بإعداده في معظم الأحيان، بتوجيه من الوزير أو نائب الوزير المختص. ويجب أن يوافق مجلس الوزراء على اقتراحات القوانين قبل عرضها على البرلمان. وتسمى اقتراحات القوانين التي يقدمها الأعضاء الأفراد بالمقترحات التشريعية لأعضاء البرلمان. ويصبح اقتراح القانون قانوناً عندما يوافق عليه رئيس الدولة في جنوب أفريقيا - أي يوقع على اقتراح القانون. وفي حالة اقتراحات القوانين في الأقاليم، فهي تصبح قوانيناً عندما يعطي الحاكم الإقليمي موافقته عليها.

وقبل دخول القانون الجديد حيز النفاذ، يجب "سنه". وتتضمن هذه العملية إعلان رئيس الدولة، عن تاريخ دخول القانون حيز النفاذ في الجريدة الرسمية. ولكي يسن القانون بصورة نهائية، يجب على الوزارة /الإدارة المسؤولة أن تشير إلى أنها جاهزة ولديها القدرة المطلوبة على تنفيذ القانون الجديد.

المصدر: مكتب التعليم العام، برلمان جمهورية جنوب أفريقيا (2014)، مقتبس بإذن رسمي).

المصدر: مكتب التعليم العام، برلمان جمهورية جنوب أفريقيا (2014)، مقتبس (بإذن رسمي).

(http://www.parliament.gov.za/live/content.php?Item_ID=1843).

وتخضع عملية سن القانون للطعن والنزاع بشأنها، وغالباً ما تنطوي على تحديات قانونية. ففي الولايات الفدرالية، على سبيل المثال، قد تتحدى المقاطعات أو الولايات أو المناطق الحكومة المركزية، في حال توليها المسؤولية عن تمويل تنفيذ القانون. ويصف الإطار 4.4 الطعن في قانون حق التعليم المجاني في الهند.

في الهداإطار 4.4: مثال على الصعيد القطري- سن قانون حق التعليم المجاني لعام 2009 في الهند

شرعت الحكومة الهندية في اتخاذ إجراءات تشريعية في عام 2002 للتأكد من أن سياستها التعليمية تتماشى مع التحولات العالمية لسياسات التعليم الوطنية، وسعيًا منها إلى جعل التعليم المجاني والإلزامي حقًا أساسياً لجميع الأطفال في الهند بين سن 6 سنوات و14 سنة. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبناء على التشريعات القائمة في الدستور الهندي، بدأ العمل على القانون المعدل (رقم 86) 2002 (المادة -21 أ) الجزء الثالث (في كانون الأول /ديسمبر 2002

وبحلول تشرين الأول /أكتوبر 2003، صيغ المشروع الأول للقانون، مشروع قانون التعليم الإلزامي المجاني للأطفال لعام 2003، وأُتيح للتشاور العام. وتمت دعوة الرأي العام للتعليق واقتراح مجالات التغيير أو التحسين الممكنة.

وفي عام 2004، وبعد أخذ ملاحظات الرأي العام في عين الاعتبار، تم إصدار نسخة منقحة لمشروع القانون بعنوان "قانون التعليم المجاني والإلزامي لعام 2004". وقد قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية ورئيس الوزراء بمراجعته في عام 2005. ولكن رفضت لجنة المالية ولجنة التخطيط مشروع القانون في عام 2006 على أساس عدم كفاية التمويل. ونتيجة لذلك، أرسل مشروع قانون إلى الولايات لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتمويله وتنفيذه.

وبعد الكثير من الجدل والعديد من الطعون القانونية، مُرّر مشروع قانون حق الأطفال في التعليم المجاني والإلزامي في عام 2009 في مجلسي النواب والشيوخ. وحصل القانون على موافقة الرئيس في أغسطس 2009. وعُدّلت المادة 21 -أ "الحق في التعليم المجاني" ودخل القانون حيز النفاذ في الأول من نيسان /أبريل 2010.

وعلى الرغم من الموافقة عليه، كان القانون خاضعاً للاستئنافات والطعون القانونية، خاصةً لأنه قد طُلب من الولايات تمويل تنفيذ السياسة. وفي عام 2012، أيدت المحكمة العليا موافقة البرلمان، مما جعل التنفيذ مسؤولية قانونية على كل ولاية.

المرحلة الرابعة: التنفيذ - التواصل والإعلام والنشر 4.1.5

يبحث الفصل الخامس من هذا الدليل في عملية تنفيذ السياسة المعتمدة على نطاق Chapter 5 أوسع. ويناقش هذا القسم قضية التواصل والإعلام والنشر.

ونظراً لمستوى "الدقة" المنوطة بعملية التنفيذ، تسلط عملية التنفيذ الضوء على القدرات الهيكلية الحالية، فضلاً عن القدرة الفعلية للجهات المعنية على تحقيق التغيير المطلوب. وفي بعض الحالات، قد يتطلب ذلك إعادة التفكير في السياسة وتعديل بعض جوانبها.

وينبغي تعزيز التنفيذ الفعال لهذه السياسة من خلال حملات إعلامية جيدة التصميم تستهدف جميع الجهات المعنية، وكذلك المجموعات المهتمة الأخرى (يقدم الإطار 4.5 مثالاً من (الأونروا)).

ويزيد نشر السياسة من احتمال التنفيذ الناجح، لبنائه على دعم الرأي العام للموافقة على السياسة، وهو أمر حاسم لتحقيق الأهداف المرجوة. فيمكن أن يساعد عرض السياسة من خلال وسائل الإعلام في ضمان فهم الرأي العام لإجراءات وضع السياسة ودعمها.

الإطار 5.4: مثال على الصعيد القطري - التواصل والإعلام فيما يتعلق بسياسة الأونروا المعنية بالمعلم

إن التواصل والعالم والنشر قبل بدء تنفيذ السياسة المعنية بالمعلم أمر ضروري. ويشمل ذلك

- دعوة الجهات المعنية بمجال التعليم إلى التواصل على المستوى الميداني، ويشمل ذلك موظفي التعليم وأولياء الأمور والمجتمعات؛
- مقرات الدعم الميداني، مكاتب خارج المقر، من خلال

- i. عقد لقاءات مع النقابات؛
- ii. إنتاج مواد في المجالات المتعلقة بالإصلاح التربوي بوجه عام ونشرها، ومواد عن السياسة المعنية بالمعلم بوجه خاص؛
- iii. الدعوة إلى اجتماعات دعم وتأييد في الميدان.

Source: UNRWA, 2013 (reproduced with permission).

4.1.6 المرحلة الخامسة: الرصد والتقييم

يجب أن تتضمن عملية وضع السياسة خطة واضحة للرصد والتقييم للمساعدة في تحديد ما إذا كانت السياسة المنفذة تحقق الأهداف المرجوة. ويمكن أن يؤدي توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب إلى تحسين ملاءمة السياسة للسياق وكفاءتها وفعاليتها. وتركز الجهود المبذولة على تحسين استخدام المعلومات لتمكين واضعي السياسات من استخدامها، ولا سيما في أعقاب (UNICEF, 2009) دعوات البلدان إلى وضع المزيد من "أنظمة الرصد والتقييم" وبقيادتهم، ويتحتم أن يقيس الرصد والتقييم فعالية السياسة في معالجة القضايا التي حدّدت في الأصل وتحديد ما إذا كانت السياسة قد أدت إلى التغييرات المطلوبة. وقد تتطلب القضايا التي حدّدت في أثناء الرصد والتقييم إجراء تغييرات في تصميم السياسات. ومع ذلك، ينبغي ألا تكون عملية الرصد والتقييم تلخيصية أو تُجرى بعد انتهاء التنفيذ. بل يجب أن تتضمن التقييم التقييمي والمستمر لتعديل السياسة في أثناء تنفيذها (انظر الفصل الخامس للمزيد من التفاصيل بهذا الشأن وأن يكون الهدف الرئيسي من الرصد والتقييم الفعال للسياسة المعنية بالمعلم هو (Chapter 5). تعزيز السياسة وتطويرها؛ وعلى هذا النحو، ينبغي أن تصاغ السياسة في إطار نهج من التطوير المستمر.

4.2 الأدوار والمسؤوليات

إن التحديد الواضح لأدوار مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في إعداد السياسة أمر حيوي ويضمن مراعاة (UNESCO and UNICEF, 2013) لعملية إعداد سياسة فعالة وجهات نظر مختلف الجهات المعنية في النص النهائي للسياسة. ومن ثم، فإن الخطوة الحاسمة في أي عملية إعداد للسياسة المعنية بالمعلم هي تحديد المؤسسات والمنظمات المعنية، ويشمل ذلك وزارات التعليم، ووزارات المالية، والمدارس، والمنظمات التي تمثل المعلمين والطلاب وتؤدي مختلف (OECD, 2005) وجمعيات أولياء الأمور، والمنظمات والوكالات الدولية الجهات المعنية أدواراً مختلفة في مراحل مختلفة من عملية إعداد السياسة. فعلى سبيل المثال، عادة ما يكون الاعتماد /اتخاذ القرار من اختصاص البرلمانات أو الهيئة التشريعية المعنية في السياقات التي تمر بها السياسة المعنية بالمعلم خلال النظام التشريعي.

ويبين الجدول 4.1 بعض الجهات المعنية الرئيسية ويشير إلى أدوارها المحتملة ومشاركتها الإيجابية في دورة وضع السياسة. وكما أشرنا سابقاً، تعد مشاركة جميع الهيئات المعنية في جميع مراحل عملية تطوير السياسة أمراً حاسماً لضمان وضع سياسة فعالة.

الجدول 4.1: الجهات المعنية /الهيئات المعنية المشاركة في عملية وضع السياسة

الهيئة / المنظمة	الأدوار	تأثير المشاركة في عملية وضع السياسة
المعلمون	تقديم	المعلمون
وممثلهم	الخبرات	أساسيون
(مثل	العملية	لتحسين
نقابات	للمعلمين	جودة التعليم
(المعلمين	الاستجابة	على كل
	الاهتمامات	المستويات
	احتياجات /	هم

- المسؤولون
عن تنفيذ
السياسة
وتضمن
مشاركتهم
تنفيذ
السياسة
بفعالية و
تولد شعورا
لدى المعلم
بأنه ذو شأن
شعورهم
بالتقدير
2005,
OECD.
- المعلم .
المشاركة
في صياغة
السياسة
والتحقق
من
فعاليتها
- الإسهام في
إضفاء
الطابع
المهني على
مهنة
التدريس،
وتحقيق
التوازن بين
الاستقلال
المهني
والمساءلة
- توفير
منتدى
للحوار
يسهم في
تطوير
السياسات
بقيادة
مهنية.
- / المعلم /
الهيئات
التنظيمية
(مثل
مجالس
المعلمين)

العامة، مثل
تلك التي
ميزت منذ
فترة طويلة
مهنًا أخرى
كالطب
والهندسة
والقانون.

- التأكد من أن التنفيذ يحقق الأهداف المرجوة. ضمان الالتزام السياسي. ضمان الاحترافية والمساءلة والكفاءة، والجودة، مما يؤدي إلى وضع سياسة فعالة (2012, ILO.)
- تسهيل عملية وضع السياسة. المسؤولية عن ضمان اعتماد السياسة وتوفير الموارد الكافية. تسهيل تقييم الاحتياجات. قيادة عملية وضع السياسة.
- - الحكومة - ويشمل ذلك وزارة التعليم ووزارة المالية في إشراك الولايات، الفيدرالية، يجب أيضا حكومات / الأقاليم / المناطق، الولايات، ال سيما عندما يملكون سلطات

- متزامنة
- عدل التعليم
- والإيرادات
- دور وزارة
المالية أمر
حاسم في
ضمان
تمويل
السياسة على
نحو كاف
ومتسق مع
خطة التنمية
الوطنية
والميزانيات
- العلماء
- والباحثون
مؤسسات"
الفكر
"والرأي
(مثل
معاهد
السياسة
(والبحوث
- توفير
الخبرة
والمدخلات
والأدلة
لخيارات
السياسة
الأعضاء
المحتملين
- في فريق
العمل
لتحليل
/ وضع
صياغة
السياسة
- التمكين من
اتخاذ
قرارات
مستنيرة
وصياغة
السياسات
المبنية على
البيّنات

- دور قادة المدارس أساس لضمان جودة التدريس والتعلم على مستوى المدرسة وتعزيز جودة المعلم.
- تقديم الخبرات ورشح المفاهيم للمشاركين في إدارة المدارس.
- قادة المدارس (مديرو المدارس ونوابهم)
- تمثيل احتياجات اهتمامات أولياء الأمور / المجتمعات المحلية.
- العمل حلقة وصل مع المجتمعات المدرسية
- أولياء الأمور وممثليهم (مثل جمعيات أولياء الأمور – المعلمين)
- غالبا ما يجري
- تعدد المشاركة والاستقلال أساسيين لإعداد السياسة المعنية بالمعلم تضمن المشاركة المحلية الفعالة ودعم تنفيذ السياسة.
- يؤثر فهمهم للسياسة

(مثل المجالس الطلابية)	تجاهل الطلاب و ممثليهم ويجب أن تشملهم محاولات إعداد سياسات التعليم ، بوجه عام والسياسات المعنية بتعليم المعلمين بوجه خاص.	ومشاركتهم في وضعها في جودة التعليم في نهاية المطاف.
• القطاع الخاص	• يمثل احتياجات الشركات والأعمال ومصالحها في إعداد السياسات. • يمثل احتياجات الشركات	• بوجود قطاع خاص مزود لخدمات تعليم المعلمين تؤدي الشركات والأعمال دورا مهما في إعداد

- السياسات .
يوفر القطاع
الخاص
وجهات نظر
الشركات
والأعمال
بشأن التعليم
، بوجه عام
والمعلمين
وتعليم
المعلمين
بوجه
خاص .
- عندما يكون
تمويل أو
مشاركة
المانحين
مطلوباً
• المصدر: من
إعداد
المؤلفين .
- السياسات
والأعمال
ومصالحها
في إعداد
السياسات .
- قد يمولون
عملية
وضع
السياسة .
• توفري
الضوابط
والتوازنات
المعنية
• بالمسألة
دعم
صياغة
السياسة .
- المنظمات
والوكالات
الدولية

- المساعدة
التقنية.
- بناء .
القدرات.

يقترح الجدول أعلاه بعض الجهات المعنية الرئيسية والهيئات المعنية التي ينبغي أن تشارك في عملية وضع وصياغة السياسة. ومن الأفضل تحديد قائمة معينة لكل حالة محددة على المستوى الوطني، مع مراعاة السياقين الاجتماعي السياسي والاجتماعي الاقتصادي. وتبنى مشاركة الهيئات المعنية والجهات المعنية على فعالية المشاركة والقدرة على الإضافة. ومن حيث المبدأ، يجب أن يكون للجهات المعنية رأي (كما هو مذكور أعلاه) (في جميع جوانب إعداد السياسة، على الرغم من انعدامه خلال عملية التشريع، وذلك) على الرغم من أن الجهات المعنية قد تؤثر في العملية، على سبيل المثال، من خلال مجموعات الضغط على أعضاء البرلمان)، وهو ما يعد في الأساس من اختصاص الناخبين. ومن ناحية أخرى، يعد المعلمون من خلال ممثليهم (مثل النقابات) مكوناً رئيسياً يجب إشراكه في أي عملية لإعداد سياسة معنية بالمعلم.

وتتطلب المشاركة إيجاد مساحات وآليات تسهل الحوار الاجتماعي بين السلطات الحكومية والجهات المعنية، خاصة فيما يتعلق بالمعلمين. وفي ظل نظام ديمقراطي، قد تكون المراحل المختلفة لوضع السياسة وصياغتها عامة نسبياً ومفتوحة ومتاحة للمواطنين، وقد يسهل القانون أن هذه (Badat 2014) مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسات. ويلاحظ بادات المشاركة قد تجري بسبل مختلفة، ويشمل ذلك الطلبات الرسمية وغير الرسمية التي يقدمها القائمون على إعداد السياسة لإسداء المشورة إليهم، وإجراء المشاورات مع الهيئات القانونية مثل لجان خدمة المعلمين، وقيام الجهات المعنية بتقديم اقتراحات وبأنشطة الترويج في جلسات الاستماع العامة وغيرها من الأحداث. وكما هو مذكور أعلاه، من المهم إدراك أن الجهات المعنية تملك موارد مختلفة تماماً، وغالباً ما تكون غير متساوية، ويشمل ذلك الخبرة والتمويل للمشاركة في وضع السياسات.

وتتطلب المشاركة الهادفة بناء العلاقات، ضمن ثقافة من الشفافية والانفتاح: لذا يجب أن تلتزم الجهات المعنية والهيئات المعنية المشاركة في وضع السياسات بأعلى مستوى من التواصل الصريح والمفتوح، وأن تكون مستعدة للإصغاء إلى غيرها وتبادل المعلومات

إن المعلومات أمر حاسم للمشاركة، ويجب أن تلتزم الحكومات بجعل المعلومات متاحة على نطاق واسع. وتضمن الحكومة الوصول المفتوح غير المقيد إلى المعلومات - الذي التزمت به العديد من الدول - لضمان قدرة الجهات المعنية والهيئات المعنية على المشاركة في إعداد السياسة المعنية بالمعلم، واتخاذ خيارات وقرارات مستنيرة

ويتضمن الإطار 4.6 بعض الأسئلة التي قد تساعد في تحديد أدوار الهيئات المعنية وتنظيم التشاور بشأن السياسة

الإطار 4.6: قائمة مراجعة للمشاورات المتعلقة بالسياسة المعنية بالمعلم

- هل حُدِّدت جميع الهيئات والجهات المعنية المتأثرة بالسياسة المعنية بالمعلم؟
- هل ضمِّن المتعلمون والمعلمون وأولياء الأمور، فضلاً عن ممثليهم، بوصفهم مشاركين رئيسيين؟
- هل أدوار الهيئات المعنية المشاركة في وضع السياسة محددة بوضوح ومتفق عليها؟
- هل زوِّد جميع المعنيين بمعلومات كافية عن الحاجة إلى السياسة وأدوارهم الخاصة؟
- هل هناك حاجة لتوفير التدريب والدعم للهيئات المعنية والجهات المعنية المشاركة في وضع السياسة؟
- هل تتطلب هذه العملية إسهام الخبراء؟ إذا كان الأمر كذلك، أي خبراء؟
- هل المعلومات المتعلقة بعملية إعداد السياسة متاحة لجميع الجهات المعنية وهل تم تعميمها عليها على نطاق واسع؟

4.3 التكاليف

يجب دراسة الجوانب المالية للسياسة المعنية بالمعلم في المراحل الأولى من صياغتها. ويعد الفشل في الربط الفعال بين وضع السياسة والموازنة الوطنية أحد الأسباب الرئيسية في التنفيذ غير الفعال للسياسة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي تجاهل النظر إلى الجانب التمويلي لأي سياسة "إلى وجود" بنود غير ممولة.

ولتعزيز العلاقة بين السياسة والتخطيط والموازنة، تعتمد العديد من البلدان على عملية إعداد موازنة متعددة السنوات، غالباً ما تتمثل في إطار إنفاق متوسط الأجل (الإطار 4.7)

الإطار 4.7: المكونات الرئيسية الثلاثة لإطار الإنفاق المتوسط الأجل

- الميزانية الأساسية: تحديد تكاليف تنفيذ الالتزامات المترتبة على السياسة من خلال التحليل الدقيق؛
- ،التقييم البرامجي: تحديد ما هي السياسات الناجحة والسياسات غير الناجحة ولماذا؟
- الحيز المالي: توقع مقدار المواد الإضافية التي يمكن تخصيصها لتنفيذ السياسات الجديدة

المصدر: من إعداد المؤلفين

تدمج أطر الإنفاق المتوسطة الأجل للقطاعات في الأطر المالية الوطنية المتعددة السنوات، مما يضمن تخصيص الموارد لأولويات السياسة ضمن الميزانية الوطنية وضمن إطار طويل الأجل على نحو معقول. ويمكن أن يكون هذا مهماً، خاصة في البلدان النامية، حيث غالباً ما يخصص معظم الموارد للبرامج الموجودة ويصعب تمويل تنفيذ السياسات الجديدة.

يعتمد تمويل سياسة جديدة على الأولوية المعطاة للقضية والتكاليف ومدى توافر الموارد لتنفيذ السياسة. ويجب تحديد أولويات السياسات الجديدة ضمن خطط قطاع التعليم في الأجلين الطويل والمتوسط بوضوح. فضلاً عن ذلك، يجب وضع ميزانية جديدة بعناية وواقعية للسياسة. وقد تحتاج وزارة التعليم إلى تعزيز قدرتها التقنية على نمذجة السياسة المالية والتكاليف وجمع وعند النظر في تكاليف السياسة، يجب تضمينها تكلفة. (Clarke, 2010) البيانات المالية (UNESCO, 2007). [Note 29](#) مرحلة التنفيذ

ويمكن أن يسهم التخطيط المالي المدروس جيداً للسياسات في إعداد السياسات المستدامة والفعالة المعنية بالمعلم. فقد اعتمدت بعض الدول استراتيجيات مختلفة في تقدير تكاليف السياسات المعنية بالمعلم: في كينيا، على سبيل المثال، تضمنت السياسة تحليلاً للموارد الموجودة ومصادر التمويل الإضافي المحتمل) الإطار 4.8)

الإطار 4.8: مثال على الصعيد القطري - حساب تكلفة السياسة الكينية المعنية بالتعليم

،ضمّن العديد من جوانب التكاليف في إعداد السياسة المعنية بالتعليم في كينيا لعام 2005. أولاً، حدّدت المصادر المحتملة للموارد المتاحة، مثل الوكالات والجهات المانحة المهتمة بالسياسة محل الدراسة. وأبدت مراجعة التعاون الحالي بين الحكومة والمنظمات الأخرى، مثل صناديق التمويل الائتمانية المحلية والمشاريع الممولة من البنك الدولي، تقديراً كبيراً للمشاريع الجارية. وكيف سيؤثر أي تعديل أو تطوير جديد للسياسة في التكاليف في الأجل القصير أو الطويل.

ويعد تحليل هذه العلاقات وتنسيق الموارد الجديدة والمستمرة أمراً حاسماً في إعداد وتنفيذ سياسة، فعالة من حيث التكاليف. وعند صياغة السياسة، قدّرت التكاليف لكل هدف من أهداف السياسة وشمل ذلك كل عنصر من عناصرها، مثل مخططات الاستبقاء، والموارد البشرية، وإعداد المناهج الدراسية، وما إلى ذلك. وقدّرت التكاليف طوال فترة العمل المقترحة للسياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار فترة العمل المتوقعة.

وفي جنوب أفريقيا، تضمنت التكلفة أيضاً النظر في المسؤوليات القانونية للجهات المشاركة في تمويل السياسات المعنية بالتعليم)الإطار 4.9)

الإطار 4.9: مثال على الصعيد القطري – تكاليف السياسة المعنية بالمعلم في جنوب أفريقيا

طوّر إطار التخطيط الاستراتيجي المتكامل لتعليم وتطوير المعلمين بالتعاون بين قسم التعليم الأساسي ووزارة التعليم العالي والتدريب. وانطوى حساب تكاليف السياسة على جمع المعلومات عن عدة جوانب:

- التمسّت المشورة القانونية بشأن آليات التمويل من الفريق القانوني لإدارة التعليم؛
- جمعت المعلومات عن الموارد، مثل مخصصات ميزانية الدولة لتدريب المعلمين؛
- حلّلت الوثائق المالية الرسمية، مثل بيانات الميزانية؛
- عقدت مناقشات بشأن الموارد المالية المتاحة لتطوير المعلمين مع إدارات التعليم الإقليمية والجامعات والبرامج المالية الوطنية المعنية بالطلاب؛
- كانت هنالك أيضاً مشاورات بشأن الموارد المتاحة مع المسؤولين في وزارة المالية، الذين ساعدوا في توفير معلومات دقيقة بشأن فرص التمويل المتاحة.

وقدم هذا التحليل الواسع النطاق معلومات عن الموارد المتاحة وأين وكيف يمكن الوصول إليها أو استخدامها.

المصدر: مقتبس بإذن من إدارة جنوب أفريقيا للتعليم الأساسي ووزارة التعليم
العالي والتدريب ، 2011

ويجب النظر في العوائق المحتملة أمام اتباع مثل هذا النهج - مثل الافتقار إلى الشفافية بشأن الموارد المتاحة. ومن ثم، فإن حساب تكاليف السياسة يتضمن تحديد جميع العناصر والأهداف الرئيسية للسياسة المعنية. وجميع الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها، يجب حساب تكلفتها بصورة فردية.

شروط إعداد السياسة الناجحة المعنية بالمعلم 4.4

يسرد هذا القسم بعض القضايا المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة السياسة المعنية بالمعلم، والمرجح أن تُنفَّذ بفعالية. فالسياسة الناجحة المعنية بالمعلم واضحة ومحددة في اختياراتها لمواجهة التحديات الرئيسية.

الاتساق بين السياسة الجديدة والهياكل الإدارية 4.4.1 والسياسات القائمة

لا يجري إعداد السياسة المعنية بالمعلم بمعزل عن السياسات الأخرى بوجه عام، والسياسات المعنية بالتعليم بوجه خاص. فضلاً عن ذلك، يجب أن تعتمد صياغة أي سياسة جديدة معنية بالمعلم على السياسة الموجودة فعلاً. وعند تقديم السياسة الجديدة، ينبغي إجراء تحليل شامل للبحث في كيفية تأثير السياسة الجديدة في السياسات الحالية وما التغييرات، إن وجدت، التي يجب إجراؤها على السياسة الحالية. وضمن الاتساق والتعاون بين الأقسام / الإدارات المختلفة في وزارة التعليم، وكذلك مع الوزارات الأخرى. وفي بعض الحالات، قد يتطلب ذلك إنشاء هياكل إدارية وهيئات جديدة، مثل لجان خدمات المعلمين، التي تشرف على جوانب مختلفة من إدارة المعلمين، ويشمل ذلك التوظيف والنشر. وفي حال وجود مثل هذه الهياكل الإدارية، يمكن إعادة تحديد أدوارها في ضوء السياسة المعنية بالمعلم - على سبيل المثال، في حال دعوة / السياسة إلى اعتماد نظام لا مركزي فيما يتعلق بنشر المعلمين إما على مستوى المقاطعة / الإقليم أو المدرسة.

التخطيط الاستراتيجي الشامل 4.4.2

التخطيط الاستراتيجي المتكامل أمر حاسم لإعداد سياسة فعالة. فالسياسة المعنية بالمعلم جزء لا يتجزأ من سياسات التعليم الأخرى والخطط الاستراتيجية العامة للحكومات.

في جنوب أفريقيا، دعا مؤتمر القمة بشأن تطوير المعلمين في عام 2009 إلى وضع خطة متكاملة لتعليم المعلمين وتطويرهم ثم تنفيذها. وكلفت الحكومة أفرقة العمل وأصدرت إطار عمل للتخطيط الاستراتيجي المتكامل لتعليم المعلمين وتطويرهم في جنوب أفريقيا، الذي يوجه العديد

من الإجراءات للفترة ما بين 2011-2015، بناءً على المراجعة الشاملة للقطاع ومواءمتها مع خطته التعليمية للخمس وعشرين سنة القادمة. ولكن حتى في ظل هذه الجهود المنسقة، لا تزال هنالك بعض التناقضات بين خطة التعليم هذه وخطة التنمية الوطنية، مما يعزز الحاجة إلى (DBE and DHET, 2011) عملية تخطيط متكاملة.

4.4.3 إشراك المعلمين

يعد المعلمون الجهات المعنية الرئيسية بالسياسات المعنية بالمعلم؛ ويعد فهمهم وقبولهم ودعمهم، للسياسة المعنية بالمعلم أموراً حيوية لتنفيذها بنجاح. وهذا المفهوم مكرس في توصية 1966 التي تأخذ في الاعتبار إدراج المعلمين ومنظمات المعلمين على نطاق واسع ضمن خطط إعداد السياسة المعنية بالتعليم - وكذلك أرباب العمل والعمال وأولياء الأمور وغيرهم من الجهات (ILO/ UNESCO, 1966: Articles 9, 10k) المعنية - وهم حجر الزاوية في إعداد السياسة المعنية بالمعلم فالمشاركة النشطة للمعلمين في وضع السياسات وتنفيذها، وشعور (ILO/UNESCO, 2003; OECD, 2005; Yelland and Pont, 2014: 35).

وكما ذكر أعلاه، يمكن للحوار الاجتماعي مع المعلمين أن يتخذ أساليب مختلفة في مراحل مختلفة من مراحل صياغة السياسة وتنفيذها.

- مشاركة المعلومات من خلال مجموعة واسعة من قنوات التواصل بين السلطات التعليمية والمعلمين، بدءاً من الاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية، بالسياسة مع منظمات المعلمين بشأن النطاق الكامل للسياسة المعنية بالمعلم إلى المناقشات في مكان العمل (المدرسة والفصول الدراسية) بشأن آلية التنفيذ، ويشمل ذلك التواصل الشفهي أو الكتابي بدرجات متفاوتة من الشكليات الرسمية.
- المشاورات، التي تستمع فيها السلطات بنشاط وباحترام إلى آراء المعلمين، بلا أي التزام فعلي، رسمي أو غير رسمي بالعمل بهذه الآراء، على أن تكون عملية التشاور هادفة على الأقل. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون عملية التشاور مفتوحة ومبنية بالفعل على إمكانية تغيير السياسات بناءً على

- منظمات المعلمين، القوية والمستقلة والتمثيلية والديمقراطية، وكذلك منظمات أرباب العمل في مجال التعليم حيثما وجدت، سواء كانت عامة أو خاصة؛
- الإرادة السياسية، والثقة المتبادلة والتزام جميع الأطراف بالانخراط في هذه الإجراءات، ويشمل ذلك السلطات التعليمية التي تضع السياسة، ومنظمات المعلمين التي لم تعتد دائماً على إعداد السياسة وتطبيقها، أو ليس لديها القدرة على الانخراط في هذه العملية بصورة دائمة؛
- احترام الحقوق الأساسية للحريات النقابية والمفاوضة الجماعية كأساس للحوار الاجتماعي المؤسسي؛
- مؤسسات الحوار الاجتماعي وهيئاته، إذ من غير المرجح أن يكون لأساليب الحوار الجماعي غير الرسمية أو المخصصة تأثير دائم. ويعد الإطار القانوني المستند إلى قوانين السلوك الاجتماعي بمختلف أوجهه أمراً حيوياً للهيئات الاستشارية ذات المسؤوليات والهياكل المحددة (للممثل في قضايا مثل برامج تعليم المعلمين والمعايير المهنية والمناهج للحصول على مخرجات تعليمية أفضل) أو للمفاوضة الجماعية على بنود التوظيف وشروطه (مثل الرواتب و)ساعات العمل، سواء على المستوى الوطني أو المحلي أو مستوى المدرسة.

وقد تحتوي مختلف أساليب الحوار الاجتماعي المستخدمة لإشراك المعلمين في إجراءات صياغة السياسة على تداخل كبير بين إعداد السياسة وتنفيذها (انظر أيضاً الفصل الخامس) لذلك، من المهم التخطيط لهذه الآثار في عملية الإعداد، على سبيل المثال، من خلال اعتماد سياسة معنية برواتب المعلمين تتوقع مجريات عملية التفاوض - قد تحدد ما إذا كان ستنفذ السياسة وكيفية ذلك. وفي حين أن التشاور الحقيقي قد يكون صعباً ومجرد استهلاك للوقت، إلا أن التشاور الرمزي والإجراءات المتسارعة تعرض التنفيذ الناجح للسياسة للخطر.

4.4.4 إعداد سياسة مستندة إلى البيّنات

عُرّزت السياسة المستندة إلى البيّنات في العقود القليلة الماضية في مجال دراسات التنمية ويجب أن يراعى إعداد السياسة البيّنات المتوفرة لتصميم السياسات المعنية بالمعلم مما يؤدي (Sutcliffe and) إلى نتائج أفضل. وتعد هذه السياسة مهمة بوجه خاص في البلدان النامية

ويتطلب تسهيل العمل بها تطوير القدرة البحثية للبلاد، وتعزيز التكامل، (Court, 2005)، المنهجي للبحوث والسياسات. وبالمثل، لتسهيل تعزيز استخدام واضعي السياسات للبيانات، يحتاج الباحثون الأكاديميون إلى تعزيز فهمهم للسياسة للربط بين أبحاث السياسة وكيفية إيصال (Segone, 2008). وشرح البيّنات المهمة بطريقة سلسلة وواضحة لواضعي السياسات

ويتطلب إعداد سياسة مستندة إلى البيّنات إدارة البيانات وجمعها لاستخدامها في إعداد السياسة المعنية بالمعلم) والتنفيذ - انظر الفصل الخامس. (ويساعد وجود نظام معلومات إدارة التعليم الفعال في إدارة البيانات، سواء كان قاعدة بيانات قائمة بذاتها أو جزءاً من نظام معلومات وزارة التعليم الأكبر. فقد يحتوي نظام معلومات إدارة التعليم على بيانات تتعلق بجميع جوانب التدريس المهمة للسياسة المعنية بالمعلم. وتحدد بعض الشروط فوائد استخدام نظام معلومات وزارة التعليم) أو نظام معلومات إدارة التعليم (للسياسة الفعالة، ويشمل ذلك: موثوقية البيانات واتساقها وتوقيتها المناسب على صعيد مستويات التعليم والحدود الإدارية) الوطنية واللامركزية؛) والقدرة على التمويل والصيانة والدعم الفني بمرور الوقت؛ ومشاركة المستخدم الأساسي والمهني) لا سيما المعلمون والمديرون /قادة المدارس (في التخطيط والاختبار (ILO, 2012: 13–14) والتجربة والتنفيذ وتقديم الملاحظات والردود؛ والتدريب وبناء القدرات

4.4.5 تولي السلطات القطرية زمام الأمور

يعد تولي البلدان النامية زمام عملية إعداد السياسات من بين المبادئ الأساسية لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات، الذي ينص على ما يلي:

- تلتزم البلدان الشريكة بقيادة إعداد استراتيجياتها الوطنية وتنفيذها في مجال التنمية من خلال عمليات استشارية واسعة النطاق؛
- تلتزم الجهات المانحة باحترام قيادة البلدان الشريكة، ومساعدتها في تدعيم قدراتها لممارسة هذه القيادة (OECD, 2005/2008: 3).

لذا فإن الوضوح بشأن الأدوار أمر أساسي، ولا سيما فيما يتعلق بتولي زمام الأمور، خاصة عندما تشارك الوكالات الدولية في وضع السياسات

ويشير إعلان باريس بوضوح إلى أن وضع السياسات عملية تقودها البلدان. فالحكومات الوطنية مسؤولة عن إعداد سياساتها واستراتيجياتها الموجهة نحو التنمية من خلال التشاور الواسع النطاق. وعندما يقدم المستشارون الدوليون أو الجهات المانحة المساعدة التقنية لوضع السياسات، يجب على الحكومات الوطنية التأكد من أن العملية مصممة لتنمية القدرات الوطنية.

ويشير أيضاً إطار عمل أكرام لعام 2008 إلى أن البلدان المتلقية للمعونات "ستعزز جودة تصميم السياسات"، وفي الوقت ذاته، يجب على الجهات المانحة الالتزام ببناء قدرات الجهات الفاعلة في التنمية - البرلمانات، والحكومات المركزية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث، ووسائل الإعلام والقطاع الخاص - بحيث يحري تمكينهم من أداء دور نشط (OECD, 2005/2008: 16) في عملية وضع السياسة.

4.4.6 قدرات وزارة التعليم

الشرط المسبق لإعداد السياسات الناجعة المعنية بالمعلم أن يكون لدى وزارة التعليم /إدارة التعليم الموارد البشرية اللازمة، مع الخبرة التقنية الكافية. وينبغي إجراء تقييم للاحتياجات التدريبية لضمان قدرة موظفي الخدمة المدنية والمسؤولين على إدارة عملية وضع السياسة العامة بفعالية. ويشير الإطار 4.10 إلى بعض الأقسام في وزارة التعليم مع أدوارها المهمة في وضع السياسات؛ ويتضمن الجدول 4.2 قائمة مراجعة لتقييم القدرات

الإطار 4.10: ملخص عن مديريات وزارة التعليم التي تضطلع بدور مهم في تخطيط عملية وضع السياسات التخطيطية

التخطيط

عادة ما تكون وحدات التخطيط التابعة لوزارة التعليم هي المسؤولة عن تنسيق جميع السياسات التعليمية. ويجب أن تكون في وضع يمكنها من إدارة العملية وتنسيقها بفعالية مع الإدارات الأخرى والخبراء الخارجيين، مثل الأكاديميين أو الخبراء القانونيين. وأن تمتلك معرفة شاملة

بعملية وضع السياسة والمهارات التي تتطلبها هذه العملية، ويشمل ذلك وضع السياسات والتكاليف وإجراء البحوث

التمويل

تعد الوحدات المالية التابعة لوزارة التعليم، أو وحدات السياسة الاجتماعية التابعة لوزارة المالية، عاملاً أساسياً في تطوير السياسة بفعالية. وينبغي لها أن تكون قادرة على حساب تكاليف السياسة بدقة، وعلى دراية بقيود والتزامات الميزانية العامة. فعندما يكون لدى وزارة التعليم وحدات تمويلية، يجب لها أن تشارك بفعالية وأن تتفاوض مع فرق وزارة المالية.

المصدر: من إعداد المؤلفين

الجدول 4.2: قائمة مراجعة لتقييم القدرات

- هل خُصص وقت كافٍ للعمل على وضع السياسات؟
- هل لدى الوزارة عدد كافٍ من الموظفين ولديهم المعرفة والخبرة الكافية بشؤون وضع السياسات؟
- هل لدى الموظفين معرفة كافية بكيفية وضع السياسة؟
- هل التدريب ضروري لتزويد الموظفين بالمهارات والمعرفة اللازمة بوضع السياسة، ويشمل ذلك المهارات المتعلقة بسن القوانين التشريعية؟
- هل هناك آليات تنسيق فعالة بين الأقسام المختلفة في وزارة التعليم مع الوزارات الأخرى؟

المصدر: من إعداد المؤلفين

الإطار الزمني وخارطة الطريق 4.5

كما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل، فإن وزارة التعليم /إدارة التعليم هي جهة فاعلة رئيسية في تنظيم عملية إعداد السياسة المعنية بالمعلم. لذا يجب على الوزارة، في بداية عملية تطوير المعلمين، توضيح الخطوات والمراحل، وتحديد الهيئات المعنية التي ستشارك، والإطار الزمني والتكاليف.

ويعد وضع السياسات وتنفيذها (الفصل الخامس) مشروعاً مكلفاً، ويستغرق وقتاً طويلاً ومعقداً تقنياً وسياسياً. ومن ثم، يعد توفير إطار زمني مناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان دعم المعلمين وسائر الجهات المعنية للسياسة. ويمكن أن تكون خارطة الطريق مفيدة في تحديد كيفية تنفيذ أهداف السياسة وتحقيقها. على سبيل المثال، حُطِّط للإطار الاستراتيجي المتكامل لتعليم المعلمين في جنوب أفريقيا من خلال إطار زمني للتنفيذ الشامل للفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2025. ولكل هدف ضمن هذه السياسة جدول زمني محدد للتنفيذ، ويشمل ذلك الإطار الزمني 2025. والموارد والأهداف.

ويمكن أن يساعد تحديد الأولويات بوضوح في تحديد الأطر الزمنية، والنظام الذي من خلاله ستحقق الأنشطة المحددة أهداف السياسة. وقد يعتمد نجاح بعض أهداف السياسة على أهداف سياسة أخرى ستحقق. لذلك، قد تعمل الأطر الزمنية لبعض الأنشطة أو أهداف السياسة كأساس لأنشطة أخرى. ومن ثم، ينبغي تحليل العلاقات بين الجوانب المختلفة لأهداف السياسة وفهماها جيداً (Haddad, 1995; WHO, 2001; ILO, 2012).

وترد في قائمة المراجعة في الجدول 4.3 بعض الأسئلة الرئيسية التي يجب التطرق إليها عند وضع إطار زمني لخارطة الطريق.

الجدول 4.3: قائمة مراجعة لوضع إطار زمني وخارطة طريق للسياسة المعنية بالمعلم

- هل هناك وضوح تام بشأن ما يجب القيام به أولاً؟

- هل جميع الموارد اللازمة لتنفيذ السياسة متوفرة؟
- هل الإطار الزمني واقعي وعملي؟
- هل هناك خارطة طريق واضحة لتنفيذ السياسة؟
- هل تعرف جميع الجهات الفاعلة بوضوح ما يتعين عليها القيام به ومتى؟

tab

المصدر: من إعداد المؤلفين.

نختتم هذا الفصل بتقديم دراسة حالة تفصيلية لإعداد السياسة المعنية بالمعلم في جنوب أفريقيا (الإطار 4.11). (لأن تقدم جنوب أفريقيا مثلاً مثيراً للاهتمام لعملية وضع السياسات والتقدم المحرز حتى الآن. وهي تشبه في نواح كثيرة دورة السياسة وإطار التخطيط - ويشمل ذلك جوانبها المتداخلة وغير المتسلسلة - التي نوقشت في هذا الفصل.

ويركز الفصل الخامس على الخطط والقدرة التنظيمية لتنفيذ السياسة الوطنية المعنية بالمعلم المتفق عليها.

الإطار 4.11: مثال على الصعيد القطري - إعداد السياسة المعنية بالمعلم في جنوب أفريقيا

قبل التحول الديمقراطي الكبير في عام 1994، كان تعليم المعلمين وتطويرهم مجزأين على أساس الفصل العنصري. وفي عام 1995، انتهت عملية الاستعراض بشأن تعليم المعلمين التي أشارت إلى آثار أحكام الفصل العنصري، والتحديات التي تعترض تحسينها وخيارات معالجتها. وكان تعليم المعلمين من الاختصاصات التي تسيطر عليها المقاطعة، حيث تعمل كلية تعليم بجودة متفاوتة، ومنخفضة بوجه عام، بعملياتها التشغيلية. وأعقب عملية 102 الاستعراض اعتماد قواعد تعليم المعلمين ومعاييرها لعام 1996، التي وصفت كفاءات ومؤهلات المعلمين والحد الأدنى من الكفاءات لكل تأهيل مهني. وفي المقابل، أعقب ذلك في عام 2000

وضع قواعد معلمي المعلمين ومعاييرهم، التي أصبح من خلالها تعليم المعلمين اختصاصاً محدداً على المستوى الوطني، حيث دمجت 120 كلية للتعليم في مؤسسات التعليم العالي. وحددت المعايير الجديدة لكفاءات المعلمين سبعة أدوار للمعلمين ومفاهيم الكفاءات التطبيقية والمتكاملة. ووصفت الوثيقة أيضاً إطار مؤهلات تعليم المعلمين بما يتماشى مع إطار المؤهلات الوطنية والأهم من ذلك، ركزت هذه الوثائق على الكفاءات والمؤهلات، بلا الرجوع إلى السياق الأوسع لقضايا مثل العرض والطلب والتطوير المهني المستمر المعني بالمعلم.

وجرى ترشيح الكليات ودمجها في سياق مؤسسات التعليم العالي في الدولة. ومع أن الهدف من إغلاق الكليات ونقل تعليم المعلمين إلى مؤسسات التعليم العالي كان تحسين الجودة والمعايير فإن عدداً من التأثيرات والصعوبات غير المقصودة قد طفت على السطح. أحدها كان مخصصات الدعم المنخفض لكليات التعليم، مما أدى إلى انخفاض معدلات الالتحاق. وقد أدى ذلك إلى قلق متزايد، في السنوات الماضية، بشأن انخفاض المعارف من المعلمين الجدد لنظام يتطلب المزيد من المعلمين الأفضل، وخاصة في مجالات المهارات النادرة مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والمرحلة التأسيسية والمواد الجديدة التي أدخلها المنهاج الدراسي الجديد.

وحدثت تطورات هيكلية مهمة: أنشئ المجلس المعني بعلاقات العمل في مجال التعليم للتفاوض على اتفاقيات بين نقابات المعلمين التي تسجل معدلات عضوية عالية (88%) (والدولة وأدى المجلس دوراً مهماً في مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالسياسة المعنية بالمعلم، مثل الرواتب وظروف العمل وتقييم الأداء. أما بخصوص التطوير المهني للمعلم، فكان التقدم بطيئاً نوعاً ما.

والهيكل الإداري المهم والثاني الذي أنشئ هو مجلس المعلمين الجنوب أفريقي، الذي يمثل هيئة وطنية مسؤولة عن الاعتماد المهني للمعلمين ومدونة قواعد السلوك المهني الخاصة بهم. وقد عمل المجلس أيضاً على وضع المواصفات المطلوبة من أجل التطوير المهني. وقد فوّض مؤخراً لإدارة نظام التطوير المهني المستمر للمعلم، الذي سيجعل مشاركة المعلمين في التطوير المهني إلزامية ومعترفاً بها.

وكانت جميع هذه التطورات مهمة وضرورية، ولكن كان هنالك شعور بين منخذي القرار الرئيسيين في هذا الشأن بالحاجة إلى نهج أكثر شمولاً لمعالجة حجم ووتيرة القضايا التي

يواجهها هذا المجال. ونتيجة لذلك، أنشئت اللجنة الوزارية المعنية بتعليم المعلمين في عام وأصدرَ تقرير شامل من ستة مجلدات، قدم نظرة على الوضع في ذلك الوقت، ووضع. 2001 توصية أوسع نطاقاً للنظر فيها. وتضمن التقرير مناقشات ومشاورات مكثفة مع جميع 42 الوكالات والجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الشأن. واعتمدت إدارة التعليم تقرير اللجنة الوزارية / وحوّلته إلى إطار السياسة الوطنية المعنية بتعليم المعلمين وتطويرهم، ووافقت عليه في نيسان / أبريل 2007. واستغرقت العملية اثني عشر عاماً من الوقت منذ بدء المناقشات في عام 1994.

وتشمل السياسة الوطنية المعنية بتعليم المعلمين وتطويرهم مجموعة من المجالات في التعليم المهني الأولي والتطوير المهني المستمر للمعلمين، وتتضمن قسماً بشأن أنظمة الدعم لتعليم المعلمين وتطويرهم. وتسعى تسمية هذين المجالين إلى تأكيد الاحترافية المهنية للمعلمين والاستمرارية القوية بين الإعداد الأولي للمعلمين وتطويرهم المستمر فيما يتعلق بممارسات التدريس. كما استخدمت السياسة عملية تطوير ذات نهج تشاوري واسع النطاق، يتألف من عروض تقديمية لمستويات مختلفة من متخذي القرار في وزارة التعليم، وإدارات التعليم الوطنية والإقليمية، والنقابات، وسائر الجهات المعنية الرئيسية.

وعطفاً على ما سبق، تشمل السياسة مجموعة من المجالات الرئيسية التي تتوافق مع تلك المحددة بوجه عام في أطر إعداد السياسات، سواء في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو على الصعيد الدولي. وهي:

- الموافقة والاعتراف ببرامج تعليم المعلمين أساساً للتوظيف؛
- اعتماد مسارات التأهيل التي تتبعها المنظمة الوطنية للمعلمين المهنيين؛
- حملات التوظيف؛
- إدارة الجودة وضمانها؛
- نظم دعم تعليم المعلمين.

(Sayed and Mohamed, 2010): لمزيد من المعلومات

يمكنك الآن إجراء اختبار الفصل الرابع لمحاولة الحصول على شارتك لهذا الفصل

انتقل الآن إلى الفصل 5 التنفيذ.

References

المعايير الدولية

Accra Agenda for Action. 2008.

<http://siteresources.worldbank.org/ACCRAEXT/Resources/4700790-1217425866038/AAA-4-SEPTEMBER-FINAL-16h00.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

ILO. 1997. Code of Practice on the Protection of Workers' Personal Data. Geneva, International Labour Organization.

http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/1997/97B09_118_engl.pdf (Accessed 21 March 2015.)

ILO/UNESCO. 1966. Recommendation Concerning the Status of Teachers. Geneva International Labour Organization and Paris, UNESCO. at http://www.ilo.org/sector/Resources/sectoral-standards/WCMS_162034/lang--en/index.htm (Accessed 21 March 2015.)

ILO/UNESCO. 2003. Report, Eighth Session, Joint ILO/UNESCO Committee of Experts on the Application of the Recommendations concerning Teaching Personnel, Paris, 15–19 September 2003.

Paris, UNESCO and Geneva, International Labour Organization. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/meetingdocument/wcms_162312.pdf (Accessed 21 March 2015.)

ILO/UNESCO 2007. Report, Ninth Session, Joint ILO/UNESCO Committee of Experts on the Application of the Recommendations concerning Teaching Personnel. Geneva, 30 October–3 November 2006, Geneva, International Labour Organization and Paris, UNESCO (Accessed 21 March 2015.)

ILO/UNESCO 2008. Interim Report, Joint ILO/UNESCO Committee of Experts on the Application of the Recommendations concerning Teaching Personnel. Geneva, International Labour Organization and Paris, UNESCO.

http://www.ilo.org/global/industries-and-sectors/education/WCMS_162315/lang--en/index.htm (Accessed 21 March 2015.)

الخطط والمبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية بشأن السياسات

Departments of Basic Education and Higher Education and Training. 2011. Integrated Strategic Planning Framework for Teacher Education and Development in South Africa 2011–2015. Pretoria, Departments of Basic Education and Higher Education and Training, Republic of South Africa.

<http://www.education.gov.za/ISPFTED20112025/tabid/677/Default.aspx> (Accessed 21 March 2015.)

HM Treasury. 2011. The Green Book: Appraisal and Evaluation in Central Government. London, HM Treasury.

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/220541/green_book_complete.pdf (Accessed 4 May 2015.)

ILO. 2012. Handbook of Good Human Resource Practices in the Teaching Profession. Geneva, International Labour Organisation. http://www.ilo.org/sector/Resources/publications/WCMS_187793/lang--en/index.htm (Accessed 21 March 2015.)

Ministry of Education, Ghana. 2003. Education Strategic Plan 2003–2015 Volume 1: Policies, Targets and Strategies. Accra, Ministry of Education, Government of Ghana. <http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Ghana/Ghana%20Education%20Strategic%20Plan.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

Ministry of Education, Science and Technology, Republic of Kenya. 2005. Kenya Education Sector programme 2005–2010 – Delivering Quality Education and Training to all Kenyans. Nairobi, Ministry of Education, Science and Technology, Republic of Kenya. <http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Kenya/Kenya%20KESSP%20FINAL%202005.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

OECD. 2005/2008. Paris Declaration on Aid Effectiveness and Accra Agenda for Action. Paris, OECD Publishing. <http://www.oecd.org/dac/effectiveness/parisdeclarationandaccraagendaforaction.htm> (Accessed 21 March 2015.)

Public Education Office, Parliament of the Republic of South Africa. 2014. How A Law is Made. Cape Town, Parliament of the Republic of South Africa. http://www.parliament.gov.za/live/content.php?Item_ID=1843 (Accessed 21 March 2015.)

UNESCO. 2007. Teacher Education Policy Forum for Sub-Saharan Africa Report. UNESCO Headquarters, Paris, 6–9 November 2007. Paris, UNESCO.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0016/001627/162798e.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

UNICEF. 2009. Country-led Monitoring and Evaluation Systems: Better Evidence, Better Policies, Better Development Results. M. Segone (ed.).

UNRWA Education Department. 2013. UNRWA Teacher Policy. Amman, UNRWA.

http://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_teacher_policy.pdf (Accessed 21 March 2015.)

WHO. 2001. How to Develop and Implement a National Drug Policy – 2nd ed. Updates and Replaces Guidelines for developing national drug policies (1988).

البحوث والتقارير والدراسات

Adams, D. 2001. Linking Research, Policy, and Strategic Planning to Education Development in Lao People's Democratic Republic. Comparative Education Review, Vol. 45, No. 2, pp. 220–241.

Asia Society. 2014. Excellence, Equity, and Inclusiveness – High Quality Teaching for All: The International Summit on the Teaching Profession. New York, Asia Society.

<http://asiasociety.org/teachingsummit> (Accessed 21 March 2015.)

Ball, S. 1990. Politics and Policy Making in Education. London and New York, Routledge.

Badat, S. 2014. From Innocence to Epistemic Reflexivity: Critical Researchers and Policy Making in Post-1990 South Africa. Unpublished mimeo.

Clarke, G. 2010. Education MTEF Approaches, Experiences and Lessons from Nine Countries in Asia. Bangkok, UNESCO.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001915/191500e.pdf> .

(Accessed 21 March 2015.)

Crosby, B. 1996. Policy implementation: The Organisational Challenge. World Development, Vol. 24, No.9. Flutter, J. and Rudduck, J. 2004. Consulting Pupils: What's in It for Schools? London, Routledge.

Flutter, J. and Rudduck, J. 2004. Consulting Pupils: What's in It for Schools? London, Routledge.

Voluntary Services Overseas. 2002a. What Makes Teachers Tick? A Policy Research Report on Teachers' Motivation in Developing Countries. London, Voluntary Services Overseas.

http://www.vso.nl/Images/What_Makes_Teachers_Tick_tcm98-21000.pdf (Accessed 21 March 2015.)

2002b. Listen and Learn: A Policy Research Report on Papua New Guinean Teachers' Attitudes to Their Own Profession. London, Voluntary Services Overseas.

http://www.vsointernational.org/Images/listen-and-learn-png_tcm76-22703.pdf (Accessed 21 March 2015.)

2002c. They've got class! A policy research report on Zambian teachers' attitudes to their own profession. London, VSO.

http://www.vsointernational.org/Images/they-have-class-zambia_tcm76-22705.pdf (Accessed 21 March 2015.)

Gindin, J. and Finger, L. 2013. Promoting Education Quality: the Role of Teacher Unions in Latin America. Background paper for the EFA Global Monitoring Report 2013/14. Paris, UNESCO.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002259/225931e.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

Haddad, W.D. 1995. Education Policy-planning Process: An Applied Framework. Fundamentals of Education Planning 51. Paris, UNESCO.

Hua, H. and Herstein, J. 2003. Education Management Information System (EMIS): Integrated Data and Information Systems and Their Implications in Educational Management, Paper Presented at the Annual Conference of Comparative and International Education Society. New Orleans, LA.

http://www.infodev.org/infodev-files/resource/InfodevDocuments_188.pdf (Accessed 21 March 2015.)

indiatimes.com/2012-04-12/news/31331364_1_minority-institutions-rte-act-education-act (Accessed 21 March 2015.)

Lewis, S. G. and Naidoo, J. 2004. Whose Theory of Participation? School Governance Policy and Practice in South Africa. *Current Issues in Comparative Education*, Vol. 6, No.2, pp. 100–113.

MacBeath, J. 2012. *The Future of the Teaching Profession*. Brussels, Education International. <http://download.ei-ie.org/Docs/WebDepot/The%20Future%20of%20the%20Teaching%20profession.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

Morgan, B. 2011. Consulting Pupils about Classroom Teaching and Learning: Policy, Practice and Response in One School. *Research Papers in Education*, Vol. 26, No. 4, pp. 445–467.

Nudzor, H.P. 2014. An Analytical Review of Education Policy-Making and Implementation Processes within the Context of Morgan, B. 2011. Consulting Pupils about Classroom Teaching and Learning: Policy, Practice and Response in One School. *Research Papers in Education*, Vol. 26, No. 4, pp. 445–467.

OECD. 2005. *Teachers Matter: Attracting, Developing and Retaining Effective Teachers*. Paris, OECD Publishing. <http://www.oecd.org/edu/school/attractingdevelopingandretainingeffectiveteachers-homepage.htm> (Accessed 21 March 2015).

Overseas Development Institute, Research and Policy in Development Group. 2009. *Think Tanks in Post-Conflict Contexts: Towards Evidence-Informed Governance Reform*. Discussion Paper 16. Oslo, Oslo Governance Centre, United Nations

Development Programme.

<http://www.gaportal.org/sites/default/files/1%20Synthesis%20Paper%20A.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

Pedder, D. and McIntyre, D. 2006. Pupil Consultation: The Importance of Social Capital. *Educational Review*, Vol. 58, No.2, pp. 145–157.

Radhakrishnan, K.S. 2012. Supreme Court Upholds Constitutional Validity of RTE Act. *Economic Times*, 12 April 2012. http://articles.economictimes.indiatimes.com/2014-05-06/news/49661680_1_constitution-bench-institutions-private-unaided-schools

Ratteree, B. 2004. Teachers, their Unions and the Education for All Campaign. Background paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report 2005 – The Quality Imperative. <http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001466/146693e.pdf> (Accessed 21 March 2015.)

Rizvi, F. and Lingard, B. 2010. *Globalizing Education Policy*. London and New York, Routledge.

Rudduck, J. and McIntyre, D. 2007. *Improving Learning through Consulting Pupils (Improving Learning TLRP Series)*. London, Routledge.

Sayed, Y and Mohamed, H. 2010. Teacher Development Policy-making in SSA –Key Lever for Progress. TISSA Policy Briefs. Unpublished mimeo.

Segone, M. 2008. Evidence-based Policy Making and the Role of Monitoring and Evaluation within the New Aid Environment. M. Segone (ed.)

Selva, G. 2009. 'Universal Education in India: A Century of Unfulfilled Dreams,' PRAGOTI. <http://www.pragoti.in/node/3262> (Accessed 15 September 2014.)

Sutcliffe, S. and Court, J. 2005. Evidence-Based Policymaking : What Is It? How Does It Work? What Relevance for Developing Countries. London, ODI. <http://www.odi.org/publications/2804-evidence-based-policymaking-work-relevance-developing-countries> (Accessed 21 March 2015.)

Thompson, P. 2009. Consulting Secondary School Pupils about Their Learning. Oxford Review of Education, Vol. 35, No. 6, pp. 671–687.

UNESCO and UNICEF. 2013. Making Education a Priority in the Post-2015 Development Agenda: Report on the Global Thematic Consultation on Education in the Post-2015 Development Agenda. Paris, UNESCO and New York, UNICEF. http://www.unicef.org/education/files/Making_Education_a_Priority_in_the_Post-2015_Development_Agenda.pdf (Accessed 21 March 2015.)

UNESCO. 2004. Education for All: The quality Imperative -EFA Global Monitoring Report 2005. Paris, UNESCO.

<http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/reports/2005-quality> (Accessed 21 March 2015.)

Voluntary Services Overseas. 2002a. What Makes Teachers Tick? A Policy Research Report on Teachers' Motivation in Developing Countries. London, Voluntary Services Overseas.

http://www.vso.nl/Images/What_Makes_Teachers_Tick_tcm98-21000.pdf (Accessed 21 March 2015.)

VSO. 2002b. Listen and Learn: A Policy Research Report on Papua New Guinean Teachers' Attitudes to Their Own Profession. London, Voluntary Services Overseas.

http://www.vsointernational.org/Images/listen-and-learn-png_tcm76-22703.pdf (Accessed 21 March 2015.)

VSO. 2002c. They've got class! A policy research report on Zambian teachers' attitudes to their own profession. London, VSO.

https://www.vsointernational.org/sites/default/files/they-have-class-zambia_tcm76-22705.pdf (Accessed 21 March 2015.)

Yelland, R. and Pont, B. 2014. OECD Education Policy Outlook 2014: Part 3. A Special Focus on Reforms. Paris, OECD. (EDU/EDPC(2014)6/PART3, draft for discussion, 10–11 April 2014.)

Notes

Note 28:

استعراضاً مفيداً بشأن المعاني المتعددة (2020, Lingard and Rizvi) يقدم المؤلفان والمثيرة للجدل للفظة السياسات و عملية رسم السياسات

[Back](#)

Note 29:

أنتجت بعض البلدان دليلاً لحساب تكاليف المشاريع الجديدة، على سبيل المثال، الكتاب الأخضر (HM Treasury, المملكة المتحدة، التقييم والتقييم الوظيفي فيال حكومة المركزية 2011).https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/220541/green_book_complete.pdf.

[Back](#)